متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى ضوء التشريع المصرى

دكتور

باهـــر محمـــد عبد الرحمن

دكتوراة القانون العام

كلية الحقوق – جامعة أسيوط

مقدمة :

ان من اهم الاسباب والأسس التي يجب أن يتم الاختيار عليه لتولى المناصب العامة والقيادية والوظيفة العامة هو القوة والقدرة والطموح والجدارة والعلم والثقافة والرغبة في التغيير والبناء التي يعتبر الشباب اكثر طموحا لها عن غيره ، ويعتبر اختيار الشباب في المراكز القيادية والوظائف العامة يجب ان يكون بعيدا كل البعد عن المحسوبية والمحاباة والرشاوى والوساطة في التعيين او الاختيار، فالشباب هو ركيزة البناء لحضارة الأمة وأساس تقدمها وفى ذلك يقول الحق سبحانه وتعالى " ان خير من استأجرت القوى الامين " صدق الله العظيم .

وفي ضوء التحديات التي تواجه مستقبل تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، لما تمثله التنمية المستدامة من أهمية بالغة لكافة الاقتصاديات الحديثة ، وذلك نظرا لما شهده العالم من تطور سريع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، الامر الذى اثر بالإيجاب في ازالة كافة الحواجز المكانية والزمانية وساعدت على النمو والتنمية الاقتصادية بشكل كبير وسريع ، مما ادى الى تطور النظم الاقتصادية والانطلاق الى النمو الذاتي وزيادة متوسط دخل الفرد وتطوير كافة مناحي الحياة وزيادة رفاهية الشعوب وتحسين مستوى الفرد الاجتماعي ، والاعتماد على قوة وقدرة الشباب في كافة المجالات ، الامر الذى تطلب وضع استراتيجيات وسياسات تنموية وبرامج وخطط اقتصادية متنوعة ومتشعبة من اهمها تطوير البيئية الاقتصادية والتشريعية لتكون متوافقة مع تمكين الشباب من القيادة لما يمثله من اهمية بالغة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ذلك ان تصميم أي نظام اقتصادي يعمل لصالح المواطنين بجدية يتطلب معرفة كيفية تكوين الثروة وادارتها وكيفية الانتاج والتصنيع والاستثمار المباشر والغير المباشر بهدف تحقيق رواج اقتصادي من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا من خلال الاعتماد على قيادات شابه مدربة تدريب جيد قادرة على التحدي والتغيير والاصلاح .

ولا يتحقق التغيير الاقتصادي والتنمية دون فهم كلى لأسباب التقدم والازدهار والرقى وكيفية القضاء على الاختلال بين معدلات الاستهلاك وكيفية زيادة الانتاج ، وكيفية تحقيق تحول اقتصادي تنموي حقيقي من أجل تأسيس علاقات مجتمعية عبر الحرية والديمقراطية

والعدالة الاجتماعية والقضاء على معوقات التنمية وذلك من خلال الاعتماد على خبرات الشيوخ كمستشارين اكفاء فقط وتعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العام الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا ، واستطاعت الخروج من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧ ، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج ازمتها ، بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية ، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال ازمتها ، وكان سر قوتها في الاعتماد على الشباب في التغيير والنهوض .

أولا :- إشكالية البحث :- استبعاد الشباب من المراكز القيادية والاعتماد على جيل عفي عليه الزمان فكريا وثقافيا وتكنولوجيا وحضاريا وفشل في تحقيق التنمية طوال عقود ماضية مازال يتصدر المشهد السياسي ، الامر الذى ادى الى تراجع معدلات الاستثمار والتنمية في السنوات الاخيرة بشكل واضح وملحوظ وهروب المستثمرين ، حيث تعتبر التنمية والاستثمار من الموضوعات الساخنة على الساحة والمرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولذلك نرى ضرورة مناقشة وتحليل ومعالجة المشاكل الواقعية للوصول الى التنمية بعمادها ، وعمودها الفقري الا وهو الشباب المثقف القادر الواعي المدرب .

ثانياً:- أهمية البحث :- يشهد العالم ثورة تكنولوجية سريعة نتيجة لتسابق دول العالم في استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية والرفاهية لكل شعوبها ، ورغم ذلك تمر المنطقة العربية بتغييرات كبيرة في خارطته السياسية والاقتصادية وتتعرض الى عملية تدمير منظمة بشكل واضح ، وعلى الجانب الاخر يتعرض المواطنين لغسيل عقلي وفكري ونفسي للقبول والرضوخ ، والقضاء على التنمية في المنطقة بأكملها لتعيش المنطقة في تبعية الدول الكبرى ، وذلك من خلال تمكين رجال يعملون للقوى الكبرى ولا يعملون لبلادهم بل يتامرون عليها لتدميرها ونهبها وسرقتها ويتصدرون المشهد السياسي ولا يقبلون ابدا الابتعاد والتنازل

للشباب ، لان الشباب وقود المستقبل وقادر على الاصلاح الشامل وتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثا:- تقسيمات البحث :- حاولنا اختصار البحث وتقسيمه الى اربعة مباحث وذلك على النحو التالي :-

المبحث الاول :- دور الشباب في القيادة لتحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثاني :- معايير اختيار القيادات الفاعلة .

المبحث الثالث :- التجارب الناجحة في اختيار الشباب لتحقيق التنمية .

المبحث الرابع :- دور التعليم والتدريب وتنمية المهارات والتوعية في تحقيق التنمية .

المبحث الاول

دور الشباب في القيادة لتحقيق التنمية المستدامة

تهتم الحكومة بتحقيق التنمية ووضع استراتيجية تنموية ومعرفة كافة ابعادها لما لها من دور هام في تقدم الامة وتحقيق نهضتها ، ومن ثم الغاء كافة العراقيل التي تواجه مستقبل التنمية وتنفيذها على ارض الواقع بيد شباب طموح مدرب ورؤية شبابية واعية والاستعانة بخبرة الشيوخ ، ولذلك سوف نناقش دور الشباب في القيادة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك في ثلاثة مطالب :-

المطلب الأول:- مفهوم القيادة الفاعلة واهميتها واهدافها .

المطلب الثاني:- مفهوم التنمية المستدامة وشروط تحقيقها واهدافها .

المطلب الثالث :- دور القيادة الشبابية في تحقيق التنمية المستدامة .

وذلك على التفصيل التالي :-

المطلب الاول

مفهوم القيادة الفاعلة واهميتها واهدافها

اولا :- مفهوم القيادة الشبابية الفاعلة :-

القيادة الشبابية هي العملية التي يؤثر بها القيادات الشابة على الآخرين لتحقيق هدف وخطة وتوجيه وادرة تنموية سليمة للمؤسسة ، بطريقة تجعلها أكثر تماسكًا واتساقًا وفاعلية ، ويقوم القادة الشباب بتنفيذ هذه العملية التنموية من خلال استغلال سماتهم القيادية وفكرهم المستنير المنفتح على كافة الافكار ، والمعتقدات و القيم وتوافر سبل التعلم والوصول الى المعرفة واستخدام كافة المهارات والتقنيات ، فضلا عن أن المنصب او الوظيفة العامة كمدير أو مشرف أو قائد أو ما إلى ذلك تمنحك السلطة لإنجاز مهام وأهداف معينة في المنظمة ، إلا أن هذه السلطة وهذه القوة لا تجعلك قائدًا ... فهي ببساطة تجعلك رئيسًا وليس قائد . (١)

فهي بذلك نشاط إيجابي يقوم به شخص بقرار رسمي تتوفر به سمات وخصائص قيادية يشرف على مجموعة من العاملين لتحقيق أهداف واضحة بوسيلة التأثير أو استخدام السلطة بالقدر المناسب وعند الضرورة . (٢)

وتعنى القيادة الشبابية الفعالة القدرة على قيادة الآخرين من أجل تحقيق إنجازات متميزة ، وإن لم تستطع هذه القيادة تطويع وتطوير الحاضر والمستقبل ليتلاءم مع خططها ، واستخدام أساليب متطورة وجديدة - تكون فاشله - وعليها ان تغير خططها لخلق ظروف أفضل للنجاح تتناسب مع النتائج على صعيد الواقع .

والقيادة الفعالة تكون قادرة وبكل المقاييس على الإبداع والمبادرة ، وهي قادرة على إحاطة نفسها بشباب قادرين على مؤازرتها، و مساعدتها في أي وقت لإتمام الخطط التي وضعتها .(٣)

---

(١) بحث في المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية بعنوان " تضمين أهداف التنمية المستدامة في البرامج التدريبية لمعهد الإدارة العامة 11-11-2017 رابط http://bit.ly/2i3XlzK

(٢) إبراهيم عبد الله ، (الإدارة : المفاهيم، الأسس، المهام) دار العلوم للطباعة والنشر،ط الثالثة، جدة، ١٩٨٣، ص١٥١، ص ١٨٦

وتقوم القيادة على دفع وتشجيع الأفراد نحو إنجاز أهداف معينة والقيادة كما يعرفها **وايت**، تعني التأثير على الآخرين في تنفيذ قرارات أشخاص آخرين ، ويفرق **وايت** بين نوعين من القيادة هما : القيادة التي تعتمد على الإقناع وهي التي تستمد قوتها من شخصية القائد ، وكذلك القيادة القائمة على التهديد وتستمد قوتها من السلطة الممنوحة للرئيس ويعرف **جليك** القيادة بأنها " مجموعة من السلوكيات والتنظيمات والتصرفات من طرف الرئيس أو المدير يقصد بها التأثير على الأفراد من أجل تعاونهم في تحقيق الأهداف المطلوبة " (٤) ، وكذلك يمكن تعريف القيادة بأنها " قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة وتوجيههم وإرشادهم من أجل كسب تعاونهم وتحفيزهم على العمل بأعلى درجة من درجات الكفاءة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة ويمكن القول بأن القيادة تعمل في مجال تنمية القدرة على تفهم مشاكل المرؤوسين وتحفيزهم على التعاون في القيام بالمهام الموكلة إليهم وتوجيه طاقاتهم واستخدامها إلى أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية لتحقيق التنمية ، وتعود أهمية القيادة إلى العنصر البشري المدرب الذي أخذ يحتل المكانة الأولى بين مختلف العناصر المدربة . (٥) ، ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة التركيز على سلوك القائد (التأثير والقدرة) على مرؤوسيه من أجل دفعهم للعمل وإنجاز الأهداف المطلوبة وتأتي هنا أهمية التأثير الإيجابي من خلال توجيه القائد لمرؤوسيه لإنجاز الأعمال المطلوبة بالشكل الصحيح .

ثانيا :- أهمية القيادة الفاعلة :- وتظهر أهميته القيادة الشبابية الفاعلة من خلال النقاط التالية :-

- تستطيع القيادة الإدارية من خلال الشباب تحويل الأهداف إلى نتائج واقعية.

---

(٣) مقال د . احمد العمراني ، القيادة-الفعالة-و-الجودة-الشاملة ، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ على موقع http://www.oujdacity.net/national-article-115722-arhtml

(4) Whyte, william (man and organization) Homewood, 111, richard , Irwin inc, 1959, p 183.

(٥) المغربي ، كامل محمد ، المدخل لإدارة الأعمال : "أسس ووظائف". مكتبة عمان ، عمان، الأردن ١٩٧٤، ص٢٣٦

- توجه القيادة الإدارية الشبابية العناصر الإنتاجية بفعالية نحو تحقيق الأهداف.
- بدون القيادة يفقد التخطيط والتنظيم والرقابة تأثيرها في تحقيق الأهداف.
- بدون القيادة يصعب على المنظمة التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق المنظمة لأهدافها المرسومة.
- إن تصرفات القائد الإداري وسلوكه هي التي تحفز الأفراد وتدفعهم إلى تحقيق أهداف التنمية[٦]

ومما لا شك فيه أن القيادة ليست مجرد علاقة شخصية بين شخصين وإنما يمتد تأثيرها إلى النظم الاجتماعية الموجودة في الشركة (المؤسسة) ويتصف القائد الناجح بأنه يعمل جادا في تحسين مقدرته على الإلمام والتبصير في أحوال الأفراد الذين يعمل معهم ويتطلب ذلك منه سلوكاً معيناً كالاعتناق والإدراك الذاتي والموضوعية وتحقيق الخطة التنموية .

١-**الاعتناق :-** هو مقدرة الشخص على تفحص الأمور والنظر إليها من زاوية الشخص الآخر فحتى يتمكن القائد من توجيه مرؤوسيه على العمل وتحفيزهم لابد أن يكون قادرا على وضع نفسه موضع ذلك المرؤوس فيحس بإحساسه ويشعر بشعوره تجاه المؤسسة وأهدافها وتجاه زملائه ورؤسائه تجاه القيم التي تؤثر على إنتاجية الموظف وكفاءته وقدرته وقدراته .

٢-**الإدراك الذاتي :-** هي مقدرة الشخص على تقييم نفسه بين الآخرين تقييما صحيحا ، فقد يعتقد بعض الرؤساء بأنهم عادلون ومبدعون ورحيمون في معاملاتهم لمرؤوسيهم وموضوعيون في تحليلهم للمشاكل التي توجههم، إلا أن مرؤوسيهم قد يروا بأن هؤلاء الرؤساء متحيزون ولا يتميزوا بالأبداع او الموضوعية أو العدل أو الرحمة .

(٦) مدني عبد القادر : "الإدارة: "دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية". تهامة، جدة، السعودية، ١٩٨٥، ص ٥٨٢

٣-**الموضوعية** : هي مقدرة الشخص على تحليل الوضع الراهن تحليلا عقلانيا ومواجهة المصاعب دون تدخل العاطفة ، فالقائد الناجح هو الذي يستطيع تحديد الاهداف التي دفعت بمرؤوسيه لأن يسلكوا سلوك معين ، وإن قدرته على تجميد العاطفة وتحليل الأمور بموضوعية تمكنه من تفهم أفضل لسلوك المرؤوسين وبالتالي توجيههم وارشادهم والتغلب على كافة العراقيل .[٧]

ثالثا :- اهداف القيادة الفاعلة :-

وأهداف القيادة الشبابية الفاعلة هي تحقيق المهام الراهنة والمستقبلية وتنفيذها ، فإن ما تحتاجه من مهارات "مرتبط بالمهام المفيدة"، فعليك في البدء أن تخطط للمهمة ، وهناك بعض "مهارات القيادة الذاتية" ، خصوصاً توظيف الوقت، ووضع الأولويات والتخطيط للحاضر والمستقبل وسوف يؤكد ذلك كله على قدرتك على تنظيم الفريق لإنهاء المهمة في الوقت المحدد لها؛ وذلك بأن تؤدي أوّلاً أكثر المهام أهمية، وأن تؤدي المهام الأخرى تباعاً، طبقاً لدرجة أهميتها . [٧]

رابعا :- الضمانات الدستورية لتمكين الشباب من القيادة التنفيذية الفاعلة :-

حيث تنص المادة ٨٢ على ان " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشئ ، وتعمل علي اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعيةً، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي ، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة."

وكذلك تنص المادة ٢٤٤ " تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيميين في الخارج، تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون."

وكذا تنص المادة ١٨٠ " تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع

---

(٧) القيادة الإدارية الفعّالة: سلسلة الإدارة العملية بحث في المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية بعنوان " تضمين أهداف التنمية المستدامة في البرامج التدريبية لمعهد الإدارة العامة بتاريخ 11-11-2017 رابط : http://bit.ly/2i3XIzK

عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوى الاعاقة.

وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية ، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية ، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذى ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها. "

المطلب الثاني

مفهوم التنمية المستدامة وشروط تحقيقها واهدافها

اهتم الكثير من الفقهاء بتعريف التنمية المستدامة وبيان ماهيتها وبيان شروطها واهدافها بما يعنيه ذلك التطور التقني في عالم الاتصالات ومن تبدل قواعد الصراع المجتمعي، خاصة فيما يتعلق بالشق الخاص بخضوع الأيدي العاملة لما تفرضه القوى المسيطرة على التراكم الرأسمالي ، وتوسعت بعض الدول في القطاع العام ليقوم بالأمرين معا: تكوين رأس المال الذي يعجز الأفراد عن تحقيقه بالحجم والسرعة المطلوبين للدخول في أنشطة صناعية جديدة، وتوفير فرص العمل ، سواء من حيث مستوى الأجور والاستقرار في العمل، أو أداء الخدمات العامة التي تضيف إلى الأجر الحقيقي للعاملين ولذلك سوف نتناول باختصار هذا المطلب في ثلاثة فروع على النحو التالي :-

الفرع الاول

مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية تطوير شاملة كافة مناحي الحياة سواء تطوير الزراعة والصناعة وكيفية ادارة الموارد الطبيعية وكيفية تنظيم المدن وتحقيق الرفاهية للمجتمعات ، وتنظيم التشريعات الزراعية والتجارية والصناعية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بحق الأجيال القادمة ، وادخال التغير التقني والفني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق التنمية واستمرارها وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ، وتحقيق التنمية المستدامة فهي في الواقع مفهوم يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية والبيئية "، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع من تلبية احتياجاتهم والعمل على استمرارية التنمية واستدامة الاعمال الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة . [٨]

(٨) جمال بركات : سيادة القانون والعدالة والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار ، اراء وافكار ودراسات ،مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ١٤ تشرين الثانى٢٠١٨

الفرع الثاني

شروط تحقيق التنمية المستدامة

- تدريب وتطوير وتنمية القدرات والاعتماد على الشباب في القيادة وتحقيق التنمية .
- مكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره وتطوير سبل مواجهته .
- نشر ثقافة دولة المؤسسات تعمل جميعها جنبا الى جنب لتحقيق التنمية .
- مشاركة القطاع الخاص والقطاع الأهلي والنقابات المهنية في المشروعات التنموية .
- تطوير التشريعات بما يتوائم مع التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي ومقتضيات التنمية .
- التدرج وحسن صياغة التشريعات واللوائح بما يتواكب مع التكنولوجيا الحديثة والتنمية.
- ضمان تطبيق التشريعات بيسر وسهولة مع وضع كافة الاليات التنفيذية لذلك .
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في سن التشريعات وفي تحقيق التنمية المستدامة .
- تطوير البيئة القضائية لتتوافق مع التحديث والتكنولوجيا والتنمية الشاملة .
- تنفيذ الاحكام القضائية لبث الطمأنينة للمستثمرين والمواطنين .
- تأهيل وتطوير وتدريب منسوبي البيئة التشريعية والقضائية والتنفيذية . (٩)

---

(٩) منتدى الرياض الاقتصادي : نحو تنمية اقتصادية مستدامة ، البيئة العدلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، الدورة الثالثة ، ١٤٢٨، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ وما بعدها

الفرع الثالث

اهداف التنمية المستدامة

بيد أن الموظف الحكومي محورٌ أساسي في قيادة عجلة التنمية فهو يتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، من خلال مساهمته الفاعلة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات المبنية على أسس علمية دقيقة ، بهدف تنفيذ الخطة التنموية لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال عدة نقاط ترتكز على بناء القدرات وتعزيز آليات التنسيق في البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية من اجل تنفيذ وتحقيق اهداف التنمية والتي تتمثل في النقاط التالية :–

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله .

٢. توفير التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم والتعليم والبحث العلمي للكافة مجانا.

٣. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة المدربة والمنتجة .

٤. إقامة بنية تحتية حديثة وسليمة، وتحفيز التصنيع ، وتشجيع الابتكار.

٥. ضمان وجود إنتاج بشكل مستدام وضمان حقوق الاجيال القادمة.

٦. التشجيع على إقامة مجتمعات متقدمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول العدالة إلى الكافة ، وبناء مؤسسات فعالة يخضع الكافة فيها للمساءلة على جميع المستويات بعدالة وشفافية .

٧. تنمية الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة والاستثمار .

٨. تيسير كافة الوسائل وازالة كافة العراقيل من اجل جذب الاستثمارات .

٩. تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية . (١٠)

---

(١٠) https://uncitral.un.org/ar/about/sdg

المطلب الثالث

دور القيادة الشبابية في تحقيق التنمية المستدامة

بيد ان التطور الحضاري وتحقيق التنمية المستدامة وتدخل الدولة في كافة ميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نظرا لما شهده العالم من زيادة واضحة في حجم المسئوليات والالتزامات الملقاة على عاتق الدولة بعد تغير دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتداخلة لتحقيق التنمية وتحقيق مستوى معيشي ملائم لجميع المواطنين [١١] ، الامر الذى جعل الوظيفة العامة والمسئولية العامة هى الشريان لتحقيق اهداف التنمية وتحقيق اهداف المجتمع والنهوض بمستواه في كافة المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واصبح بما لا يدع مجالا للشك دور كبير للشباب في تحقيق التنمية وتنفيذها . [١٢]

لذلك يجب تأهيل وتدريب الشباب الوقود لأى تنمية اقتصادية بما يتناسب مع القرن الواحد والعشرين وعلى النظام السياسي أن يضم ويستفيد بعدد كبير منهم في وزرائه ومحافظيه وقيادتها التنفيذية وأن يتم استبعاد من عفي عليهم الزمن بأفكارهم العقيمة التي لا جدوى منها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأن تتخلص من البيروقراطية والروتين القاتل في عمل الوزارات حتى تستطيع الدولة تحقيق التنمية المرجوة .

(١١) د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية في الاختيار للوظيفة العامة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ط ٢٠١١ ، مكتبة الوفاء القانونية ، ص ١٩

(١٢) د. رمضان محمد بطيخ : الوسيط في القانون الإداري ، ط١٩٩٧ دار النهضة العربية ، ص ٣٣٩

المبحث الثاني

معايير اختيار القيادات الفاعلة

تختلف معايير اختيار القيادات الفاعلة بشان القيادات الفاعلة وطرق تنفيذها وتفعيلها ليس فقط من دولة الى اخرى بل داخل الدولة نفسها ومن وقت الى اخر لارتباط هذه المعايير وهذه الاساليب بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في كل دول وفي كل حقبة زمنية وهو واقع لا يتسم بالاستقرار في العادة (١٣) ، لاسيما وان الدول قد عرفت عدة معايير واساليب في الاختيار تتفاوت في الاخذ بها من دولة الى اخرى ، ولذلك سوف نتناول اهم هذه المعايير وهذه الاساليب في النقاط التالية :-

١- **الحرية المطلقة في الاختيار**:- كان هذا الاسلوب المعتمد في اختيار القيادات لفترة قريبة حيث كانت الادارة تتمتع بسلطات تقديرية مطلقة في اختيار القيادات والموظفين بلا رقابة ودن ادنى شرط او قيد ودون معايير محددة فكان المسئول يختار من تحته في السلم الإداري من انصاره الذين يثق فيهم . (١٤)

ويعاب على هذا الاسلوب انه يعتمد على الاعتبارات الشخصية ويهدد كفاءة الجهاز الإداري للدولة ويصيبه بالخلل والفساد ويهدر مبدأ الجدارة في تولية المناصب العامة ويودى الى انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد وينتهك مبدأ المساواة امام القانون (١٥).

٢- **الاعداد الفني المسبق** :- ويعتمد هذا الاسلوب على تدريب واعداد المرشحين لشغل الوظائف العامة اعداد فنيا نظريا وعمليا خاصا قبل اختيارهم في الوظيفة او المنصب الذى سوف يشغلونه ، بحيث يكون للإدارة الحق في اختيار من توافرت فيه الشروط وثبت صلاحيتهم لتولى مسئوليتها .

---

(١٣) د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية في الاختيار للوظيفة ، مرجع سابق ، ص ٤٧

(١٤) د. رمضان محمد بطيخ : الوسيط في القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥

(١٥) د. سليمان الطماوى : مبادى القانون الإداري ص ٢٩٨ ، د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية في الاختيار للوظيفة العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٩

والطريقة المألوفة لاكتساب افضل العناصر الصالحة هى انشاء مدارس ومعاهد وكليات تتميز بالتدريب الفني والعملي والنظري وهذه تمثل افضل الطرق المتبعة لإعداد الموظفين اعدادا فنيا يتناسب مع مسئولية الوظيفة التي يعد لها الموظف او المسئول .

٣- **المسابقة** :- يعتمد هذا الاسلوب على اجراء مسابقة بين جميع المتقدمين للوظيفة العامة ، وهذا الاسلوب هو المأخوذ به في معظم دول العالم وهو المطبق في مصر حاليا ، وبناء على ذلك الاسلوب لا يعين في الوظيفة العامة او المنصب العام الا من اجتاز بنجاح الامتحانات المقررة لشغل هذه الوظيفة ، ولكن لنجاح هذا الاسلوب وتطبيقه بشفافية يجب ان تتجرد اللجنة القائمة على امتحانات المسابقة من الاهواء الشخصية بعيدا عن الرشوة والمحسوبية والوساطة والتدخلات الامنية وغيرها من الطرق الغير قانونية

٤- **الجدارة** :- يعتمد نظام الجدارة وفلسفته على اختيار من هو اجدر لتولى الوظيفة العامة علما وفكرا وسلوكا وثقافة وغايته الارتقاء بالمستوى الوظيفي للجهاز الإداري وهو يمد الادارة بأفضل العناصر البشرية ومن ثم يقضى على الوساطة والمحسوبية والرسوة وغير ذلك من الطرق القانونية ، ويتم وضع ضوابط الجدارة والامتحانات وتتولاها جهة محايدة على ان يلتزم بها الجهاز الإداري .

٥- **الكفاءة** :- اقتضى تنظيم وحسن سير المرافق العامة كمسلك دائم التأكد من كفاءة وجدارة الموظفين العموميين بشكل دوري ومستمر ليس فقط عند اختيارهم بل التأكد من احتفاظهم بمستوى الكفاءة والجدارة المطلوب منهم لأداء اعمالهم على خير وجه اثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم بصفة دورية . [١٦] وهناك فارق بين الكفاءة والفاعلية والادارة والقيادة لذلك وجب القاء الضوء على الفارق بينهم :-

- **الفارق بين الكفاءة والفاعلية الادارية :**

يعتبر مفهوم الكفاءة ملازما لمفهوم الفاعلية , ولكن لا يجب أن يستخدما بالتبادل . فقد تكون المنظمة فعالة و لكنها ليست كفؤ أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة , وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلبا على فاعليتها , ويمكن اعتبار الكفاءة على أنها " إنجاز العمل

(١٦) د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية ، مرجع سابق ، ص ٤٨ وما بعدها مختصرا

بشكل صحيح " بينما الفاعلية هي "إنجاز العمل الصحيح "و هكذا المفهومان يكمل كل منهما الآخر والفاعِلية مصطلح واسع الاستعمال في مجال علم الإدارة ومجال تطبيق الانظمة وتحقيق الأهداف . (١٧)

لا سيما ان علم الإدارة يتميز بارتباطه بالكثير من العلوم التي يقوم عليها، ومن بينها علوم الكفاءة والفاعلية، فأي مؤسسة أو منظمة قامت أو نشأت إنما لتحقق مجموعة من الأهداف، وذلك من خلال الأفراد بخبراتهم ونشاطهم ، فإدارة أهداف المؤسسة لابد من تحقيقها بكفاءة وفاعلية.

- **الفارق بين الإدارة الكفؤة والقيادة الفاعلة : –**

بينما نجد أن الإدارة الكفؤة هي عملية اجتماعية إدارية مستمرة تعمل على استثمار الإمكانات والموارد المتاحة والتسهيلات استثماراً أمثل للوصول الى أهداف المنظمة عن طريق عملياتها الأربع: ١- **التخطيط** ، ٢- **التنظيم** ، ٣- **التوجيه**، ٤- **الرقابة** ، إذاً الإدارة تحيل التوجهات والأفكار الى خطط، والقيادة من جانبها تُساند وتُتابع تحويل الخطط الى عمل ناجح وحتى يمكن إتمام أي مهمة أو وظيفة بنجاح فإن المنظمة أو القطاع يحتاج للمهارات الجيدة في كلا الجانبين.

القيادة إذاً تركز على النهوض بالفريق (أعضاء المنظمة) لإنجاز استراتيجية المنظمة أو القطاع من خلال **(رؤية واضحة، واتصال فعال، وتحفيز مرن، وتفويض مُتابع، والإشراف)** وباختيار المديرين المؤهلين الأكفاء، لتحقيق أهداف المنظمة والقيادة والإدارة يشتركان في تحديد الهدف أو الاهداف وخلق البيئة التنظيمية المناسبة المشتركة لتحقيقها، ثم التأكد من أنجاز المطلوب وفق معايير وأسس علمية . (١٨)

---

(١٧) https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/112383

(١٨) د. حمد محمد آل الشيخ في منتدى الإدارة والأعمال: مقال بعنوان " دور القيادات والكفاءات في التنمية الشاملة ، بجدة بتاريخ ١٤٣٨/٦/٧هـ الموافق ٢٠١٧/٣/٦م

المبحث الثالث

التجارب الناجحة في اختيار الشباب لتحقيق التنمية .

هناك بعض النقاط الهامه التي يجب الأخذ بها وتنفيذها على ارض الواقع السياسي والاقتصادي لتنفيذ عملية التنمية المستدامة فيجب الإصلاح السياسي والاقتصادي والديمقراطي الشامل ، من اجل تحقيق التنمية المستدامة المرجو حدوثها وتتمثل في الاستفادة من التجارب الناجحة في اختيار الشباب لتحقيق التنمية المستدامة والتي سوف نتناولها في النقاط التالية :-

اولا :- التجارب الدولية في اختيار القيادات الفاعلة لتحقيق التنمية .

على الرغم من ان تمويل البلدان ذات الدخول المنخفضة يعد تمويل لميزان المدفوعات ، فان الحاجة الى ضمان تمويلات تنمية كافية من خلال مساعدات التنمية الرئيسية والاقراض متعدد الاطراف واستحداث اليات تتيح لهم الاسهام بمزيد من الفاعلية في اسواق راس المال الخاصة ولا ريب في ان المسار المعاكس لاتجاهات تدفق مساعدات التنمية الرسمية يعد القضية المحورية والحرجة في هذا الصدد، ولكن اثبت الاقتراض على ارض الواقع فشل ذريعا وخاصة الاقتراض من صندوق النقد الدولي لما له من شروط واملاءات مجحفة .(١٩)

لذلك لجاءت الكثير من الدول النامية الى الانتاج والتصنيع لانهم هم حجر الزاوية في مستقبل أي دولة ، وقد نجحت العديد من الدول النامية في التحول من التصنيع المحلى الى التصنيع التصديري وحققت انجازات باهرة في السوق العالمية .

ومازال الانتاج الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة ، الا ان التراجع الواضح في الانتاج الزراعي لا يختلف كثيرا عن الصناعة طبقا لأخر مؤشرات عالمية ولعل اقرب هذه المؤشرات الى الذهن تتمثل في عدم الاكتفاء الذاتي من

(١٩) محمد صلاح غازي : العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢٠١٥ ، ص ١١٩

الغذاء حيث انتقلت مصر من الدول التي كانت تتمتع بفائض من الغذاء الى دولة تعتمد على الواردات الزراعية فيما يقترب من نصف احتياجاتها الزراعية . [٢٠]

بيد أن جذب الاستثمارات الأجنبية ، التي هي أحد العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، لا يتحقق إلا في الدول الديمقراطية ، فالمستثمر لا يأمن على أمواله إلا في دولة مؤسسات وتحترم القانون وتطبقه ، حتى يأمن على استثماراته ، إضافة إلى أن إشاعة الديمقراطية تعنى أن يختار الناس نوع السياسات ونوع القرارات التي يجنون ثمارها أو يدفعون ثمنها.[٢١]

ثانيا :- التجارب الناجحة في اختيار القيادات الفاعلة لتحقيق التنمية

تعد سنغافورة واليابان والصين، نموذجا للتجارب الدولية الناجحة، بدوا انطلاقة اقتصادية قوية في أوقات زمنية متقاربة منذ خمسينيات القرن الماضي، اعتمادا علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ليسطروا نماذج وتجارب عالمية يحتذى بها .

لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة دورًا كبيرًا وهاما في دعم وسد احتياجات المشاريع الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري، بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها. [٢٢]

---

(٢٠) د. سعيد النجار : تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ، الجزء الاول ، دار الشروق ط اولى ، ١٩٩٧ ، ص ٢٧

(٢١) د. يحيى الجمل : كيف يكون التغيير إصلاحا ؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٤٤ الصادر في ٢٠٠٤/٧/٤ ص ١٣ وما بعدها ، د. أحمد أحمد الموافي : تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي والشأن الداخلي ومشروع الشرق الاوسط الكبير ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠٠٥، ص ٥

22) http://gate.ahram.org.eg/News/853024.aspx بوابة الاهرام

وكذلك مر الاقتصاد الماليزي بمراحل عديدة حيث بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في عام ١٩٥٨ ، وتميل ماليزيا إلى الاعتماد على الشباب والقطاع العام بدلا من الاعتماد على القطاع الخاص، الذي كان سائدا خلال الاستعمار البريطاني في ماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءا من اتجاه التصدير، والذهاب إلى الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة وكانت الخطوات الأولى للنجاح ؛ حيث أدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة وشركات النفط الماليزية لها دور حيوي في هذه المرحلة حيث شكلت ما يمكن أن يسمى الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الإنجليز أو الصينين وجعلتهم ماليزية الملكية في إطار تحرير الاقتصاد الماليزي من الرقابة الأجنبية ونجحت في هذه الخطوة حيث كانت هذه الشركات قادرة على القيام بهذه المهمة حتى نهاية السبعينات ، وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر ، حيث عملت على تحسين الظروف التي تدهورت. [٢٣]

ثالثا :- تجارب مصر في اختيار القيادات الفاعلة لتحقيق التنمية

لماذا لا نحقق حلمنا في وجود تنمية مستدامة في هذه المساحة الجغرافية ؟ اليابان التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، وتستورد كل المصادر والموارد الطبيعية من الخارج، أصبحت دولة صناعية كبرى، وهي الدولة التي تحطمت تماماً في الحرب العالمية الثانية، وتحولت أهم مدنها إلى هشيم! ثم ها هي الصين على الرغم من عقبات التنمية فيها، المتمثلة في عدد السكان الهائل ، إلا أنها نجحت عندما اعتمدت على القطاع الزراعي، ثم تحولت تدريجياً إلى دولة صناعية كبرى، بعد أن أعطت القطاع الصناعي وزناً أكبر، لتصبح مارداً صناعياً اجتاح العالم بما فيها الدول الصناعية التقليدية التي أصبحت اقتصاداتها تئن من الضربات الموجعة التي تتلقاها من الصين .

(23 https://ar.wikipedia.org/wiki

من واقع هذه التجارب الناجحة، لماذا لا يتحقق مشروعنا التنموي ونستفيد من تلك التجارب الناجحة من دون التخلي والتفريط في قيمنا ولغتنا وثقافتنا وهويتنا، كما فعلت كل الدول ذات التجارب الناجحة السالفة الذكر؟ (٢٤)

لاسيما ما تشهده مصر من إرهاب بقصد إيجاد حالة من التهديد الموجه إلى الدولة (٢٥) ، ولعل تكميم الأفواه وعدم وجود المتنفس وحرمان بعض الآراء والاتجاهات من التعبير عن نفسها هو ما يدفعها إلى العنف والإرهاب للتعبير عن أراهم مما يعطل التنمية وتحقيقها فعليا على ارض الواقع (٢٦) ويسعى الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية ، وليس الحصول على مكاسب مادية من وراء عملياته (٢٧) ، باعتبارها من وجهة نظره الوسيلة الوحيدة الممكنة للتعبير والتغيير ومقاومة الفساد ودفع الانحراف(٢٨)، أو عدم تمكنهم من المشاركة في هذه الانتخابات مما يوثر سلبا في تحقيق التنمية (٢٩)

بيد أن ممارسة النظم السياسية للقهر وعجزها عن قيادة تنمية اجتماعية واقتصادية ناجحة هى المصدر الأساسي للتهميش والخطر الاجتماعي فمن قلب المهشمين يظهر العنف والإرهاب فلذلك يجب تحقيق الديمقراطية للوصول الى التنمية . (٣٠)

فهذه الأساليب والحركات تظهر في الدولة التي لا يجد الرأي العام فرصة للتعبير عن نفسه فيها ، والتي تنعزل فيها الحكومة عن الشعب وعن إدارة حوار بناء بين جميع

(24 https://www.emaratalyoum.com/opinion/2011-07-26-1.412065)

(٢٥) أعمال ندوة الإرهاب والعولمة : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤

(٢٦) د. نعمان الخطيب : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، ط ١٩٨٣، مرجع سابق ، ص ١١١ ، د. أحمد أحمد الموافي : الانتخابات النيابية ، مرجع سابق ، ص ٢١

(٢٧) أعمال ندوة الإرهاب والعولمة : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط أولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢

(٢٨) عمرو هاشم ربيع : موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، ص ٢٨ ، د. أحمد أحمد الموافي : الانتخابات النيابية ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٢٩) د. أحمد أحمد الموافي : الانتخابات النيابية ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٣٠) د. على ليله : النظام العربي المعاصر ، متغيرات الإصلاح وحدوده ، دار الوافي للنشر المعادي ، طبعة ٢٠٠٦ ، ص ٩١

أطياف المجتمع ، أما الدول التي يتسنى للأفراد فيها أن يعبروا عن آرائهم ورغباتهم ، فإنها لا تقوم فيها الدواعي إلى الالتجاء إلى العنف والإرهاب .[٣١]

(٣١) د. سعد عصفور : مشكلة الضمانات والحريات العامة ، ص ٤ ، د. سامح أحمد عبد الرسول ، الحريات العامة بين الشريعة والقانون ، ص ٩٥

المبحث الرابع

دور التعليم والتدريب وتنمية المهارات والتوعية في تحقيق التنمية

التحديث هو عملية تهدف إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات بأفضل الطرق ، في ظل مجتمع عصري يستخدم كافة وسائل الثقافة والتكنولوجيا الحديثة ، كما يتسم بارتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين ، وكذلك يملك قدرات مناسبة لإنجاح التعبئة الاجتماعية للتنمية .

فعلى مدى التاريخ الإنساني يحتاج المواطنون دائما إلى المثقفين والمفكرين والنخب المتعلمة وذوى الفكر الراقي في القيام بالدور الحيوي في قيادة عملية التحديث والتطوير والتنمية ، وتنمية الشعور القومي ، ونشر الأفكار الحديثة ، وإشاعة المفاهيم العلمية ، وبعبارة أشمل قيادة عملية التحديث لتشمل المجتمع ككل للتحقيق التنمية .

ومن ثم يجب الإسراع بعملية الإصلاح التعليمي لتحقيق الاصلاح الاقتصادي ، ويجب تحديد الأولويات لمواكبة التغيرات الاقتصادية ، حيث أن العلاقة بين التحديث والتعليم والتنمية والسياسة تتبدى بوضوح من خلال القاعدة القائلة بأن للحكومة الدور المركزي في قيادة عملية التحديث والتنمية ذلك لأنها هي المؤهلة والتي تستطيع بالفعل امتلاك كافة القدرات التقنية الهائلة وتوجيها والقيام بدور جوهري وحقيقي لإجراء التغييرات الجذرية والموسعة لتغيير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعبئة الجهود الشعبية من اجل الوصول الى التنمية . (٣٢)

(٣٢) د. ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٩٧، ص ٢١٥

المطلب الاول

التعليم ونشر الديمقراطية من اهم متطلبات تحقيق التنمية

التعليم والتنمية معركة واحدة ، فالتعليم السلاح الوحيد الذى يحدد قدرتنا على مواجهة تحديات العصر الاقتصادية ، فالتعليم بلا شك عنصر هام من عناصر الوعى الاجتماعي والتنموي ، ولكن ليس معنى ذلك أنه كلما أرتفع المستوى التعليمي للإفراد ارتفع معه الوعى التنموي ، لاسيما أن التعليم يساعد على بلورة الوعى التنموي ، خاصة من خلال التعليم والقراءة والاطلاع على المصادر المتعددة ، الأمر الذى يمكن الطلبة أن يكونوا رأيا خاصا بهم وثقافية تساعد في تحقيق التنمية . (٣٣)

حيث يتوقف مدى نمو إحساس الطلاب بالاقتداء الذاتي والانتماء الجماعي على مدى توافر التنظيمات المدرسية والطلابية ومساهمتها في إدارة المدرسة والجامعة وتنميتها . (٣٤)

ولذلك يجب التزام الدولة بكافة أجهزتها فضلا عن الهيئات غير الحكومية والنقابية بتوفير جميع البيانات والمعلومات ومصادر المعلومات بين يدي كافة المواطنين باعتبارها ضرورة أساسية لممارسة حقوقهم في تكوين ثقافتهم ومن ثم آرائهم الفردية والعامة والتعبير عنها من خلال سائر القنوات المشروعة في علانية ووضوح ، وبحرية واستقلال كاملين وذلك من اجل الوصول الى التنمية وتحقيقها على ارض الواقع . (٣٥)

---

(٣٣) د. ناهد رمزي : قياس الرأي العام في الدول النامية ، ١٩٨٠ ص٣٠ ،٣١ ، د. ناهد رمزي : الرأي العام وسيكولوجيا السياسة مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩١ ص ١٢٧

(٣٤) كمال المنوفي : التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت ، ص ٤١ ، د. لطيفة إبراهيم خضر ، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨

(٣٥) د. مصطفي السيد وآخرون : الإصلاح المؤسسي والتنمية ، شركات التنمية للبحوث ٢٠٠٧، ص ٥

المطلب الثاني

التدريب وتنمية المهارات القيادات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة

ليس بكاف اسناد المناصب القيادية لأفضل العناصر الشبابية فقط بل الاختيار على اساس الجدارة والعلم والثقافة والقدرة على تحمل المسئولية بل لابد من اطلاعهم وتدريبهم وتمرينهم على احدث النظم والاساليب العلمية الحديثة ومواكبة تكنولوجيا العصر الحديث حتى نصل بهم في اقصر وقت الى اعلى درجة من درجات العلم والقدرة والكفاية وذلك لإخراج الشباب بالشكل اللائق ومن هنا سوف نتناول التدريب واهميته واساليبه في النقاط التالية :-

اولا :- مفهوم التدريب :-

هناك العديد من التعريفات التي تناولت التدريب [٣٦] ، ولكن اغلبها يتفق من حيث المبدأ على ذات النقاط وذات الهدف في احداث تغيرات سلوكية وذهنية لمقابلة احتياجات حالية ومستقبلية يتطلبها الفرد والعمل في المؤسسة التي يعمل بها ويحتاج اليه المجتمع لمواكبة احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة . [٣٧]

---

(٣٦) يراجع تعريفات التدريب د/ جعفر العبد حيث يقول سيادته عن التدريب " ان التدريب يقصد به احداث تغيرات في الفرد والمؤسسة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الاداء وطرق العمل والسلوك والاتجاهات بما يجعل هذا الفرد وتلك المؤسسة لائقين بالقيام بأعمالهم بكفاءة وانتاجية عالية ، ويراجع ايضا لسيادته القيادة الادارية والتدريب في الخدمة العامة ، مجلة الادارة ، العدد الثالث ، ص ٨٨ ،د/ محمد جمال مرعى : التخطيط للتدريب في مجال التنمية ط اولى مطبعة عين شمس ص ٣١٨ ، د/ عمر حلمى فهمى : التدريب الإداري ط اولى مكتبة عين شمس ، ص ١٢٨

(٣٧) د. على عبد الوهاب : التدريب والتطوير : معهد الادارة العامة الرياض ، ١٤٠١ هـ ص ١٩

وعرف التدريب بانه " مجموعة الاساليب المخططة التي تقوم بها المنظمات الادارية لتحقيق فاعليتها من خلال تنمية مهارات وقدرات وسلوكيات الموظف والوظيفة طبقا لسياسات واوصاف الوظائف التي تتابين وتختلف من مستوى ادارى الى مستوى اخر " (٣٨)

كما عرف التدريب ايضا بانه النشاط المتزايد والمستمر لتزويد الافراد بالخبرات والقدرات والمهارات والتكنولوجيا والاتجاهات التي تجعلهم صالحين وقادرين لمزاولة اعمالهم على الوجه المطلوب بشكل صحيح . (٣٩)

ويدرك الجميع أهمية التدريب في سد فجوة الأداء بما يلبي الاحتياجات التدريبية في المجالات المتعددة ويحقق الاهداف و يعمل على تحقيق التطور والنماء للإفراد و المؤسسات ، فالتدريب علم وفن ، فهو علم يدرس و مهارة تكتسب و مهارات النجاح للتنمية البشرية كبيت خبرة في مجال التنمية البشرية بالعالم العربي تسعى لتقديم المفيد والممتع في مجال التدريب ويطيب لها أن تقدم لكم هذا البرنامج التدريبي المتميز . (٤٠)

ثانيا :- اهداف التدريب

تهدف عملية التدريب لسد الفجوة بين الواقع والمأمول وإكساب المتدربين المعارف والخبرات وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من أداء مهامهم وتحقيق أهدافهم بكفاءة وفاعلية ، وتتعدد اهداف التدريب وتتنوع بحسب الغاية التي يهدف الى تحقيقها ونوع النشاط وطبيعته وطبيعة المنظمة ومستوى المتدربين فقد يستهدف اكساب المتدربين قدرة الوصول الى المعدل الطبيعي لتحقيق التنمية او اكساب الموظفين مهارات وقدرات لرفع الكفاءة الانتاجية وتخفيض التكاليف .

١- **اهداف تدريب عادية** :-_من اجل رفع مستوى الادارة والمتدربين بشكل عام .

---

(٣٨) د/ فرج الله خليل : التنمية القيادية في الشرطة ، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة ، اكاديمية الشرطة ص ١٩١

(٣٩) من دراسات المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، شعبة التنمية الادارية والقوى العاملة ، مجلة العلوم الادارية السن التاسعة والثلاثون ، العدد الاول ، يونيه ٢٠٠١ ، ص ١٦٣

(٤٠) https://sst5.com/prgdetail/411/19/

٢- **اهداف لحل المشكلات ومواجهة المصاعب** :- يمثل هذا النوع من الاهداف التدريبية درجة ارقى واكثر طموحا وتعقيدا من الاهداف العادية وذلك للتدريب على حل المشاكل ومواجهة المصاعب التي قد تواجه المتدرب ومواجهة ما يمثل عائق امام تقدم المؤسسة .

٣- **اهداف ابتكارية وتكنولوجية** :- وتعتبر هذه الاهداف المستوى الاعلى في المهام التدريبية حيث تختص بتحقيق نتائج غير عادية ومبتكرة وجديدة ترتقى بمستوى الاداء في المؤسسة وتحقق تميز واضح مقارنة بالمؤسسات الاخرى والتغلب على مصادر المشاكل وتفاديها قبل وقوعها والخروج عن دائرة الانماط العادية وتحقيق نتائج غير عادية وطرح تطلعات جديدة نحو مواقف وانماط خارقة للعادة ولذا تتعلق بالأهداف الجديدة ومجالات العمل الجديدة ذات الاستثمار الجديد وتطوير وتدريب الموظفين بأساليب متطورة ذات مواصفات خاصة .

٤- **معرفة المعلومة الحديثة والموثقة** :- قد يختلط التدريب بالنظم التي تستهدف اعداد الفرد لشغل الوظيفة .

٥- **نظام الاعداد العام** : ويقصد به التعليم والتدريب حيث يزود الفرد بالمعارف والثقافات العامة .

٦- **نظام الاعداد الخاص** : يرتكز على تزويد الفرد بثقافات ومهارات متخصصة تتعلق بمهنته ووظيفته ويستهدف زيادة قدرة الفرد وقدراته ومهاراته. [٤١]

ثالثا :- اساليب التدريب :- هو الطريقة التي يستخدمه المدرب لكى ينقل المادة او الموضوع او الخبرات التدريبية الى المتدربين واصبح اختيار اسلوب التدريب المناسب له تأثير كبير ودور عظيم في انجاح البرنامج التدريبي [٤٢] ، وتتعدد اساليب التدريب ومنها ما هو فردى ومنها ما هو جماعي .

١- **اساليب التدريب الفردي** :- وهى تعنى امداد الموظف العام بكافة البيانات والمعلومات التي تتعلق بوظيفتها وصلتها بالبناء التنظيمي للإدارة ، ويتميز هذا

---

(٤١) د. عمر حلمى : التدريب الإداري ط اولى مكتبة عين شمس ، ص ٦٣ وما بعدها

(٤٢) د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ وما بعدها مختصرا

النوع بانه يتم تدريب كل دارس على حده ولا يتم تجميع المتدربين في مكان واحد لتدريبهم .

٢- **اساليب التدريب الجماعية :-** ويتم التدريب فيها في مجموعات من المتدربين يجتمعون في مكان واحد [٤٣] ، وتتخذ هذه الاساليب صورا متعددة من اهمها المناقشات والمؤتمرات والمحاضرات والندوات والتدريب على اتخاذ القرار .

رابعا :- انواع التدريب :-

- **التدريب من حيث الهدف :-** ينقسم التدريب من حيث الهدف الى تدريب انتعاشي ويستهدف تطوير معلومات العاملين عن موضوع معين واحاطتهم بكل جديد في مجال عملهم والاساليب الحديثة والمتنوعة فيها ، وتدريب مهارات يستهدف تزويد العاملين ببعض المهارات والخبرات عن طريق تقديم فكرة جديدة ، وتدريب سلوكي ويتعلق بتغيير وجهات النظر والسلوكيات السلبية لدى الموظفين تجاه بعض الامور السلبية وجعلهم اكثر ايجابية .
- **التدريب من حيث المكان والزمان :-** يجرى هذا التدريب وفقا لتخطيط الادارة وتحت رقابتها وفي حدود وخبرات الموظفين يحث يلتقى المدر والمتدرب في داخل مكان العمل .
- **التدريب من حيث المستوى الوظيفي :-** ويعنى ذلك يختلف كل مستوى وظيفي في تدريباته عن المستوى الوظيفي الاخر بمعن ان هناك اكثر من مستوى وظيفي مثل تدريب القادة وتدريب المستوى الإشرافي الاول وتدريب مستوى الادارة الوسطى والتدريب لمستوى الادارة العليا .

خامسا :- التخطيط التدريبي :-

ويعنى رسم سياسة سليمة لتدريب القيادات لمستقبل النشاط التدريبي تهدف الى احداث تغييرات وتطورات في معلومات واتجاهات ومهارات الافراد لمعاونتهم على اكتساب الفاعلية والكفاءة في اعمالهم الحالية والمستقبلية .[٤٤]

---

(٤٣) د. محمد الدماصى : الاعداد الفني في مجال شغل الوظيفة العامة ، مجلة العلوم الادارية ، ص ٣٦

(٤٤) د. عمر حلمى : التدريب الإداري ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ وما بعدها

المطلب الثالث

دور تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق التنمية

بيد أن هناك ارتباط وثيق بين التطور التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة التي ظهرت في دول العالم المتقدم ، وتفترض عملية نقل التكنولوجيا أن تتم بين طرفين " مورد تكنولوجيا " والطرف الاخر " مستورد للتكنولوجيا " وتتم عملية النقل من خلال اتفاق يلتزم بموجبه المورد بإتاحة الفرصة للمستورد باكتساب التكنولوجيا والتي يتم استيعابها والسيطرة عليها واكتساب القدرة على استخدامها واستغلالها في العملية الانتاجية وفي تحقيق التنمية .

ولذلك أدركت الدول النامية أن القضاء على التخلف لا يعتمد على رأس المال والمساعدات والمنح والقروض بل يعتمد على التكنولوجيا باعتبارها مفتاح التنمية ، ومواكبة ما توصل اليه العالم من تكنولوجيا حديثة ، وكشف الواقع العملي أن موردي التكنولوجيا هم غالبا شركات متعددة الجنسيات لما لديها من خبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة .

ونظرا لما للتكنولوجيا الحديثة من اهمية بالغة في الانتاج والتنمية والتحديث فقد استحدث المشرع المصري ق التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وذلك لما للتكنولوجيا من اهمية بالغة ولما تواجه عملية نقل التكنولوجيا مشاكل متعددة لتضارب مصالح الاطراف نتيجة لاختلال موازين القوى بينهما

واستهدف قانون التجارة حماية المصالح الوطنية دون المساس بالمصالح المشروعة لمورد التكنولوجيا الحديثة وعلى ذلك يلاحظ أن الاحكام التي ورد النص عليها في قانون التجارة وضعت لمواجهة عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا ، ورغم ذلك نص على ضرورة تطبيقها على النقل الداخلي للتكنولوجيا الحديثة .[٤٥]

---

(٤٥) د. احمد بركات مصطفي : أحكام عقد نقل التكنولوجيا " ، " دراسة في القواعد الدولية وقانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، ط ٢٠١٢ ، ص ٥ وما بعدها

المطلب الرابع

دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمار

إن كافة الدساتير الحديثة تنص على اللامركزية الإدارية ومن ثم يمكن اعتبارها ربيبة النظم الديمقراطية ، فإذا كان الشعب يشرف على الأمور العامة عن طريق البرلمان ، فإنه يشرف على مصالحه المحلية ، وتنفيذ اللامركزية من خلال الرقابة المتبادلة بين السلطات ، ولهذا فإن اللامركزية الإدارية بمثابة القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها التنمية الشاملة ، نظرا لما لها من قدره على معالجة مواطن الخلل والقضاء على الروتين وتحقيق الاجراءات الادارية بسهولة ويسر . (٤٦)

أولا :- دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المستدامة .

المشاركة الشعبية هي وحدها التي تخلق الدافع على العمل والإتقان فيه وبالتالي تسرع من عمليات التنمية في كافة المجالات ، وهي في الوقت ذاته وسيلة للتوزيع العادل لثمرات التنمية ، والمشاركة التي تصحح أخطاء صانعي القرار ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية في المجتمع كله من الأسرة إلى المدرسة إلى المصنع إلى سياسة الدولة العليا . (٤٧) ، ويرجع تراجع معدلات التنمية الى تقديم الافراد مصالحهم الشخصية في الدول النامية على المصلحة العامة إلى وجود فراغ عميق بين السلطة من جانب والمواطنين من جانب آخر , فالحكام في هذه الدول تحكم من أجل الحكم نفسه ، وهذا ما يدفعها إلى نهب ثروات الشعب وتوزيعها على المحيطين بهم والمقربين إليهم ، وتترك الشعب يواجه مصيره بنفسه ، يحارب الفقر والمرض والجهل , ففي مثل هذه المجتمعات تنفصم العرى بين الحاكم والمحكوم ، فالحاكم لا يدرى ولا يعلم شيئا عن احتياجات المواطنين وهمومهم ، والمحكومون مبعدون أصلا عن شئون الحكم في الدولة . (٤٨)

ثانيا :- دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة .

---

(٤٦) د. محسن محمد العبودى : دور الأحزاب المصرية في دعم الإدارة المحلية ، دار النهضة العربية ، ط ١٩٩٥ ، ص ١٥

(٤٧) حسين عبد الرازق : الأحزاب والطريق إلى الديمقراطية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط ٢٠١٥، ص ١٣٦ وما بعدها

(٤٨) د. رأفت فوده : الموازنات الدستورية ، ط ٢٠٠٠، ، دار النهضة العربية ، ص ٢١٧

تتعدد صور المشاركة السياسية وتختلف باختلاف كل مجتمع حسب درجة النمو والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحسب القواعد الجماهيرية وعلى ذلك فإن صور وأشكال الممارسة السياسية في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية وبالتالي فإنها تعد من المحددات الهامة التي تحدد موقع المجتمعات على متصل التخلف والتقدم ، كما أنها أهم القيم اللصيقة بالديمقراطية والتي تساعد بشكل أساسي في التنمية . [٤٩]

وللأحزاب ومنظمات المجتمع المدني دور هام في عملية التنمية باعتبارها حلقة وصل بين الحكومة والجماهير ، فإذا كان الحزب مناصرا للنظام فإنه ينشر المعلومات والبيانات بما يخدم السياسات المرسومة ، وتحقيق البرامج القومية . [٥٠]

ورغم التقدم التكنولوجي وسهولة الحصول على المعلومات الأمر الذى جعل الكثير من دول العالم الثالث تطورت بطبيعة الحال وطبقت الديمقراطية النيابية في نظامها السياسية ، رغم أن هناك دول كثيرة لم تعرف الديمقراطية ولم تطبقها في نظمها السياسية رغم النص عليها في الدساتير .

ثالثا :- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وفتح حوار مجتمعي حول اهمية التنمية .

يجب ان تعمل منظمات المجتمع المدني على ترسيخ قيم ومفاهيم الحوار والتنمية ، وان تمارس دورها الفعال في التنمية ، ناهيك عن دور هذه المؤسسات في نشر نفوذ فكرى وتنموي قد يكون مغايرا لذلك الذى يتبناه النظام السياسي ، مما قد يجعلها بمثابة البنية التحتية التي يمكن من خلالها ممارسة أشكال مختلفة للتنمية ، مما يستوجب معه ضرورة الوعى في إطار دعم هذه المؤسسات التي تعمل من اجل التنمية لصالح الوطن . [٥١]

---

(٤٩) د. سلوى العامري : استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الثاني ، (استطلاع رأى عينة من الجمهور العام) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث وقياسات الرأي العام ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٨

(٥٠) نسرين إبراهيم البغدادي : التعليم والتنشئة السياسية في مصر ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ ، د. لطيفة إبراهيم خضر الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ وما بعدها

(٥١) د. لطيفة إبراهيم خضر : الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ ، ١٩٩

ومن أهم أسباب تراجع التنمية تخاذل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في القيام بدورها في التنمية .

لقد أخفقت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع سياسيا واقتصاديا ، وهو ما أدى إلى جعلها مجرد تنظيمات شكلية وليدة طموح سياسي لمؤسسيها بعيدة عن المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية [٥٢] لذلك يجب على الأحزاب وكافة منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها الحقيقي في التنمية الشاملة سواء سياسيا أو اقتصاديا والحفاظ على الديمقراطية الحقيقية وحرية وتعددية وسائل الإعلام ، لأنه لا تقدم حقيقي ولا تنمية فعلية إلا بالبعد كل البعد عن المصالح الشخصية ، وتعاضد كافة اطياف المجتمع من أجل مصلحة الوطن وتحقيق التنمية .

بيد أن مصطلح " المجتمع المدني " من العموم والاتساع بحيث يمكن أن يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو علمية أو دينية أو تنموية أو خيرية ومنها الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية....إلخ .[٥٣]

ذلك أن منظمات المجتمع المدني هي الأمينة بالارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع ، عن طريق بث الوعى ونشر المعرفة والثقافة العامة ، ومن ثم تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من حوار حر بناء ، وتعبئة كافة الجهود الفردية والجماعية لإحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والعمل بكافة الوسائل المشروعة لضمان الشفافية ، وترسيخ قيم الديمقراطية والتأثير في السياسة العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي وتحقيق التنمية . [٥٤]

وتسعى منظمات المجتمع المدني للقيام بدور موازي للحكومة من أجل تكملة جهودها وتنفيذ خطتها في حال ما تكون موارد الحكومة غير كافية لتحقيق الأهداف الرامية

---

(٥٢) د. مصطفي عبد الجواد محمود السيد : الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي ، رسالة دكتوراه ، طبعة ٢٠٠٣ ، ص ٦٤٨ وما بعدها

(٥٣) محكمة النقض : المكتب الفني ، النشرة التشريعية ، العدد الثالث ، مارس ٢٠١٢ ، ص ٣٧٣

(٥٤) د. عبد العزيز سالمان ، الحماية الدستورية لحرية الرأي ، مرجع سابق ، ص ٤١٢

لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات [٥٥] ، وتيسير إمكانيات المشاركة والتعبير بالنسبة للمواطنين . [٥٦]

ومن اهم اهداف التنمية القضاء على الفقر ، وفي الحقيقة أن الفقر سينتهي فقط عند الاعتراف به كانتهاك لحقوق الإنسان ولم ينتهى الفقر الا بتحقيق التنمية ، ونجد العالم لا يزال يعانى من مشكلة الفقر وقسوته واستمراريتها رغم الثراء الفاحش لكثير من المواطنين ورغم ذلك ينتشر الفقر المقنع والمدقع بشكل كبير [٥٧] ، فليس هناك إنسان عاقل يمكن أن يشكك في مدى قسوة الفقر على الذين يئنون تحت وطأته ، ووصف تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي للعامين ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ الفقر " إن الفقراء يحيون حياة خالية من الحريات الأساسية كحرية التصرف ، وحرية اتخاذ القرار ، وهى الحرية التي يعتبرها الأشخاص الأكثر ثراء أمرا بديهيا ، وكثيرا ما ينقص الفقراء الغذاء والمأوى والتعليم والصحة ، وهذه الحاجة تحول دون تمكنهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم فضلا عن حقهم في حياة كريمة الامر الذى اثر سلبا في تحقيق التنمية الحقيقية ".[٥٨]

١- نشر ثقافة الديمقراطية السليمة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة :-

دائما ما يودى غياب الحرية والديمقراطية إلى تراجع التنمية وتغول السلطة التنفيذية وتابعيها ، وتفشى النفاق ، والفساد ، واضمحلال السلطتين التشريعية والقضائية ، وشيوع الروح الانهزامية ، والاستبداد في معظم البلاد العربية إلى حد ابتداع فكرة الجمهوريات

---

(٥٥) عزة عبد العزيز سليمان : الجمعيات الأهلية في مصر ، ودورها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام لجمعيات والمؤسسات الخاصة في الفترة من ٢٣-٢٠٠٠/٤/٢٤ ج٢ ، ص ٥٠٦ ، د. لطيفة إبراهيم خضر : الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، مرجع سابق، ص ١٩٦

(٥٦) رولف ج هاينتسه : تفعيل إمكانيات المجتمع المدني نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية ، تحرير توماس ماير ، اودوفور هولت ، ترجمة راندا النشار وآخرين ، مراجعة علا عادل عبد الجواد ، المجتمع المدني والعدالة ، ص ٣٧

(٥٧) محمد صلاح غازي ، العولمة وتأثيراتها على الفقر ، مرجع سابق ، ص ٢٧

(٥٨) فيلفريد هينش : حقوق الإنسان وتخصيص الواجبات ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، المجتمع المدني والعدالة ، مراجعة علا عادل عبد الجواد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط ٢٠١٠، ص ١١

الوراثية بديلا للأنظمة الملكية ، كل ذلك أدى إلى غياب التقدم والإبداع والشعور بالانتماء ، والحيلولة دون وحدة شعوبنا العربية والإسلامية وتقدمها . [٥٩]

لاسيما أن الحياة السياسية توجب للوطني أن يكون حرا في رأيه ، إلى حد أنه لا يضر بالمجتمع ، ولا يمس شأن أحد سواه فهذه الحرية على شرطها المذكور تقتضى العلم بالمصلحة العمومية والحدود الشخصية ، وهى ما يعبر عنه بالأدب السياسي وهو ما قد نعبر عنه اليوم باسم " الأخلاق السياسية "[٦٠] ومن الآثار الهامة التي تؤثر على توطيد الديمقراطية السليمة للدولة ولمستقبل الوطن في التنمية الحقيقية والإصلاح الشامل والتحديث ومواكبة التكنولوجيا الحديثة والقضاء على العنف والإرهاب والتطرف .

بيد أن التنمية "بالشعب " وللشعب كل الشعب لأن الآلة مهما تقدمت لا تغنى عن العمل البشرى ، فهي وقبل كل شيء من صنع بشر جاهدوا في ظل العلم وفي البحث والتطوير ، وهي وسيلة لتعظيم إنتاجية العمل إذ إن التطور التكنولوجي يجعل العامل يصنع في ساعات محدودة ما كان ينتجه في أسابيع وشهور بل وسنوات من الجهد الدؤوب , وهي لا تنتج إلا إذا توافرت لها العمالة المدربة عالية التأهيل التي تعرف كيف تستخدم كل قدرات الآلة , وبدون ذلك تبقى أحدث الآلات تعمل بنسبة ضئيلة من كامل قدرتها , أو تترك جثة هامدة .

والتنمية للشعب تعنى توزيع عائد التنمية توزيعا عادلا وفق أولويات واضحة في مقدمتها السعي لتصفية البطالة والقضاء على الفقر وما يصاحبه عادة من أمية وضعف بنية الفقير وافتقاد الخدمات التعليمية والصحية , والتأكيد على الحرص الشديد على زيادة الإنتاج يكون الحرص على عدالة توزيع العائد . [٦١]

٢- دور الولاء والانتماء للوطن في تحقيق التنمية .

إن العزوف عن المشاركة في قضايا المجتمع في التنمية والنهضة تعنى انسحابا وهروبا ، فيغيب الانتماء والولاء للوطن وتبرز فئات الرفض التي تتجه صوب السلبية

(٥٩) المستشار يحيى الرفاعي : الديمقراطية الحقيقية ، مرجع سابق ، غلف الملحق

(٦٠) د. عزت قرني : العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، سلسلة عالم المعرفة ط ٢٠١٢، ص١٨٧

(٦١) حسين عبد الرازق : الأحزاب والطريق إلى الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٣٩

والانعزال أو إلى العنف كوسيلة وحيدة متاحة للتغيير ، فالانسحاب والهروب يؤدى إلى وجود مساحة من الفراغ الفكري تؤدى إلى حصول المواطنين وخاصة الشباب منهم على ثقافة عشوائية تتخللها الأفكار المتطرفة مما يودى الى تراجع التنمية التي يجب للوصول اليها التكاتف بين جموع افراد الشعب .[٦٢]

وأعتقد أن التنمية بوسعها أن تزدهر على الصعيدين الإيديولوجي والعملي ، بيد أنها لن تستطيع أن تحقق ذلك إلا إذا كان الديمقراطيون الاجتماعيون على استعداد لأن يراجعوا وجهات نظرهم المسبقة بصورة أكثر تدقيقا وشمولا مما يفعله أغلبيتهم حتى الآن . [٦٣]

٣- دور الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي بين المواطنين في تحقيق التنمية المستدامة_الوفاق الوطني هو اتفاق جميع القوى السياسية على اختلاف آرائهم وتوجهاتها السياسية أو الأيديولوجية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتخطى الفوارق الحزبية ، والسلام المجتمعي لنشر السلام بين جموع المواطنين وعدم تقسيم المجتمع ونبذ الكراهية بين المواطنين بعضهم البعض على تحقيق التنمية . [٦٤]

ذاك أن منظري التحول التنموي " الناجح " يفترضون في البداية القيام بالديمقراطية عبر بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة ، ومزيد من الضمانات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، ومؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين ، وبعد ذلك فقط تجرى التحولات الاقتصادية لتحقيق التنمية ، وبذلك يمكن أن تساعد الديمقراطية على تأمين دعم جماهيري للإصلاحات الاقتصادية الصعبة . [٦٥]

٤- تـوعية أفراد الشعب القيام بدور فعال للمصلحة العامة من اجل تحقيق التنمية .

---

(٦٢) د. عبد العليم محمد : جمهورية الخوف ، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩ ، د. أحمد أحمد الموافي : تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي ، مرجع سابق ، ص ٨

(٦٣) أنتونى جيدنز : الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد ، محمد محى الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، طبعة ٢٠١٠ ، ص ٣١

(٦٤) د. سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، مرجع سابق ، ص ١٤٦

(٦٥) د. هانى شادى : التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٤١

من الطبيعي أنه لا يمكن للشعوب أن تمارس دورها الفعال في العمل للمصلحة العامة من اجل تحقيق التنمية والتي يهدف إليها كافة أفراد المجتمع ، والتي تجاوز بطبيعة الحال مصالح الأفراد [٦٦] ، إلا من خلال تمتعه بحقوقه وحرياته العامة بصفة عامة ، ومعرفته بحقوقه السياسية ، وكيفية ممارسته فعليا لها ، حتى يمكنهم ممارستها [٦٧] ، والدفاع عنها بكافة الوسائل القانونية .[٦٨]

ومن المسلم به انه يجب على كافة أجهزة الدولة ، وكافة منظمات المجتمع المدني ، ومنظمات حقوق الإنسان توعية الشعوب ثقافيا وفكريا واقتصاديا واجتماعيا وغيرها بما يضمن ممارسة فعالة وجاده من أجل انتخابات حرة ونزيهة. [٦٩]

لاسيما أن للمشاركة الجماهيرية فوائد عظيمة ، فالمشاركة في تنفيذ المشروعات يقلل من تكاليفها بتعبئة الموارد المحلية المعطلة والقوة البشرية غير المستغلة ، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار ، وتمد المخططين بمعلومات عما يفضله المواطنون وما يكرهونه ، كما تساعد على تجنب الأخطاء المدمرة والفاشلة ، وعدم الارتباط بمشروعات تحتاج عناية ونفقة كبيرة مع عائد ضئيل من ورائها الامر الذى لا يجدى نفعا للمواطنين ويعد اهدارا للموارد البشرية والطاقات بلا عائد فعلى حقيقي فلذلك يجب تركيز التنمية على المشروعات ذات النفع العام والنفع الاقتصادي والتنموي وتشجيع الافراد على استثمار اموالهم في كافة المجالات وخاصة التعليم والصحة وفتح ابواب استثمار زراعية وصناعية وتجارية ومساعدة

---

(٦٦) د. احمد جلال حماد : حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية ، بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢٣

(٦٧) د. عصمت عبد الله الشيخ : النظم السياسية ، ط ١ ، دار النهضة للنشر ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٩

(٦٨) د. السيد احمد محمد مرجان : دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠١٠، ص ٣٨

(٦٩) د. سوسن عثمان : دور المشاركة في تنمية المناطق الحضارية المختلفة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٤ ، د. السيد احمد محمد مرجان : دور القضاء والمجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص ٣٨

المستثمرين في اختيار المشروعات وتشجيع المستثمرين على الصناعة الإلكترونية والميكانيكية لما لها من دور كبير في الصناعات .[٧٠]

(٧٠) بول هاريسون : العالم الثالث غدا ، ترجمة : مصطفي أبو الخير عبد الرازق ، مكتبة الآسرة ١٩٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٣٣ وما بعدها

الخاتمة والتوصيات

ومن خلال ما ناقشناه في النقاط السابقة وعلى ضوء ما تقدمه الدول في التشريعات الوطنية لتمكين الشباب ومن ضمانات لتحقيق التنمية وجذب الاستثمار ، نظرا لما يمثله الشباب من قدرة على تحقيق التنمية الذى يمثل دور بالغ الأهمية للاقتصاديات الدول الحديثة وذلك من خلال تيسير اجراءات التنمية المستدامة وتحقيقها بكافة السبل ، وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية للاستثمار والتنمية المستدامة .

فلذلك يجب لمن يريد الاصلاح والتنمية المستدامة وقف العجلة المندفعة نحو الضياع والاعتماد على الشباب عماد التنمية ، وكذا وضع رؤية واضحة لمستقبل التنمية ووضعها بالفعل موضع التنفيذ ويجب البدء فورا في التحرك اتجاه التنمية والقضاء على كل ما يمثل حجر عثره في طريق التنمية وتعديل التشريعات التي لا تتوافق او تتعارض او تمثل عائق في سبيل التنمية ويجب وضع الخطة والاستراتيجية بشكل جيد وان يتم مشاركة كافة المواطنين وان يتم وضعها من قبل علماء ومتخصصين وان يراعى في الخطة والاستراتيجية التوصيات والمبادئ التالية :-

أولا :- الإسراع بعملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في مصر لتحقيق التنمية .

فمن الصعب تنفيذ استراتيجية متكاملة للتحرير والاصلاح الاقتصادي دون أن يقترن بإصلاح سياسي شامل يكون من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية ، ودعم المشاركة الشعبية ، وحماية حقوق الإنسان ، ووضع الضوابط والضمانات التي تحول دون الافتئات عليها ، وضمان كافة الحريات ، ذلك أن الإصلاح الاقتصادي يصطدم بالضرورة بمصالح فئات متعددة تستفيد بفوائد ضخمة من الأوضاع السياسية الغير منضبة ويجب السعى لفتح باب المحليات والسماح بمشاركة الشباب فيها بشكل فعال واعطائها كثير من الصلاحيات والمهام .

بيد ان الإصلاح الاقتصادي يستمد قوته من الإصلاح السياسي ، والإصلاح السياسي يستمد قوته من التحسن المطرد في ظروف المعيشة للمواطنين ولا يتم ذلك الا بالتنمية الحقيقية ، ولابد أن يشعر المواطن أن كافة المؤسسات تسهر على مصالحه وتعمل

على توفير فرص العمل المنتجة ووضع حد للارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة وتحقيق التناسب بين الأسعار والدخول وتوفير السلع الأساسية ، والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية .

ويجب ان يستند الإصلاح التنموي على قاعدتين :-

القاعدة الأولى : الاعتماد على الشباب والإصلاح الديمقراطي وإطلاق كافة الحريات العامة ، ونشر العدل والمساواة وتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة تؤدى إلى قيام برلمان وحكومة تلتزم بالقانون مع وجود قضاء عادل ومستقل ونزيه وصحافة حرة تراقب وتسال وتحاسب .

القاعدة الثانية : العدالة الاجتماعية التي تكفل لكافة المواطنين حاجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وعلاج وتعليم بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة ويتم تضمين ذلك في الدستور:-

- تنظيم السلطات العامة عن طريق تحديد مجال اختصاص كل سلطة
- حماية حقوق الأفراد ضد أي تعدى من جانب السلطة .
- تقييد السلطات بوظائفها عن طريق تنظيم الفصل بينها .
- أن يكون الدستور معيارا للشرعية في كل ما يستحدث من قوانين .

وتتغير هذه الصور بفضل التعليم والتعلم والتدريب الحديث ، فالطريقة الوحيدة لأن يتعلم المجتمع ويكتسب مهارات جديدة تساعده على التعرف على كيفية تحقيق التنمية ، وهنا تفترق الديمقراطية عن النظم التسلطية والشمولية ، فالمجتمع في هذه النظم التسلطية يكون خارج دائرة الاختيار ، ولذلك هو لا يتعلم شيئا عن كيفية تحقيق التنمية ، بل قد لا يتعلم كثيرا حتى في مجال الثقافة ، فالناس ببساطة تتعلم من التجربة وإن لم يكن لديها تجربة للاختيار والتنفيذ لا تتعلم .

ثانيا :- إصلاح التعليم والتدريب المستمر ومواكبة أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في نشر الثقافة وكافة علوم المعرفة .

إن الدولة الحديثة لها وظيفة ثقافية مركزية ، بجانب وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالسياسة الاجتماعية تساهم في ضمان نظام اجتماعي عادلا ، وبذلك تصبح

المناقشة حول إصلاح الدولة اقتصاديا واجتماعيا ليست مجرد مسألة تجديد وتحديث ، بل إنها إعادة ترتيب للعدالة الاجتماعية ، ولذلك ينبغي اتباع سياسة إصلاحية فى كافة المجالات وكافة العلوم وادخال التدريب المستمر كمنهج علمي يستفيد منه الجميع فى التنمية .

ومن أهم مداخل الإصلاح الثقافي والتعليمي الذى هو مدخل الإصلاح التنموي والاقتصادي ، هو ما تلعبه المؤسسة التعليمية في الثقافة والتنمية ، ذلك إن العلاقة بين التعليم والتدريب والتنمية تطرح نفسها في تلك التبادلات التي تحدث في بنية النظام السياسي وتنعكس بصورة أو بأخرى في بنية النظام التعليمي ، ومن هنا فلا يمكن أن نتصور أن يكون هناك نظاما تعليميا تنموي في ظل نظام سياسي استبدادي والعكس صحيح .

ثالثا :- المشاركة والاعتماد على الشباب لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال النقاط التالية :-

١- إقرار حكم محلى ديمقراطي حقيقي يقوم على انتخاب المجالس المحلية والمحافظين وإعطاء المحليات صلاحيات فعلية في التقرير والتنفيذ وتدبير موارد مالية محلية ومشاركة الشباب.

٢- مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية وهذا الإجراء, ومن آثاره الإيجابية قلة الإضرابات ، ولا مجال للاعتراض بدعوى عدم معرفة العمال بأمور الإدارة فالعامل أكثر الناس علما بظروف عمله , كما أن العنصر المتعلم والمدرب تدريب جيد لابد أن يتزايد بين العمال نتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة .

٣- إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلي وكافة النقابات وكافة منظمات المجتمع المدني ، ولا يجوز أن تتدخل الحكومة في نشاطهم ، وليس مقبولا أن تخضع جمعية علمية أو فنية لرقابة إدارية ، كما أن من حق المواطنين أن يكونوا ما يشاءون من جمعيات .

والأمر الجوهري في إشاعة الديمقراطية في المجتمع كله وتحقيق التنمية هو القبول بلا تحفظ بتعدد الآراء واختلافها ، والحسم في أية لحظة يكون للرأي الصحيح الذى تريده الأغلبية ،وتحقيق التنمية مرهون بتضافر كافة الجهود ومناقشة كافة الآراء ودراسة كافة المحاور وكافة الطرق التي تودى الى التنمية وازالة كافة العراقيل التي من شانه ان تعطل مسيرة الاصلاح والتنمية .

رابعا :- تطوير الفكر التنموي ومواكبة التحديث وتنفيذ وتطوير آليات التنمية .

يجب العمل لتطوير الفكر التنموي نحو بلوغ أهداف المواطنين من أجل بناء قاعدة فكرية سليمة تتأسس من خلالها كل الأوجه الفكرية والسياسية حيث أن التحول من فكرة إلى أخرى يحتاج إلى مسايرة الأحداث والزمن ومواكبة الساحة السياسية بعنوان يتطابق مع واقع الأحداث فالعنوان السياسي يختلف حسب مصدر تغيير السلطة ودرجة الوعى السياسي للمواطنين ومدى قدرتها على المشاركة في صنع القرار السياسي وبلوغ اهدافها .

ولعل أبرز آليات العمل الوطني والاجتماعي للتحول الديمقراطي تكمن في توسيع وتعميق التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع ، وذلك من خلال إطلاق الحراك الثقافي والسياسي والحوار الوطني الديمقراطي عبر إعادة إنتاج وتشكيل الجمعيات والمنظمات وهيئات المجتمع المدني في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية وعلى اختلاف أنواعها في مناخ من الحرية .

خامسا :- تطبيق العدالة والمساواة في الحقوق والحريات بين جميع المواطنين .

أهم ما في الديمقراطية ، الطموح للعدل ، فأشد أعداء الديمقراطية خطرا هو الجهل والامية ، ولست أبالغ إذا قلت إن الديمقراطية لا تبغض شيئا كما تبغض الجهل والامية ولا تحب شيئا كما تحب العدل والعلم والثقافة والمعرفة ولا يمكن بحال من الاحوال تحقيق تنمية في دولة يسود فيها الامية والجهل لان شرط أساسي لتحقيق التنمية هو العلم والمعرفة والثقافة والتدريب ومواكبة كافة علوم التكنولوجيا الحديثة ووضعها موضع التنفيذ .

سادسا :- قبول التعددية الفكرية وكافة العلوم الحديثة وتطبيقها على أرض الواقع

.

يعتبر تعدد الأفكار وتنوعها ، وممارسة الديمقراطية ، وكفالة حرية الرأي والتعبير ، من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، وازدهار الحياة السياسية والاجتماعية والفنية بصفة عامة ، ولا فضل لفكرة على أخرى إلا بمقدار قبولها لدى المجتمع ولقد كان إنكار هذا المبدأ في البلاد ذات الأنظمة الشمولية من الأسباب الهامة لانهيارها ، فلن تحدث التنمية الا بسماع كافة الآراء وكافة الافكار وكافة الرؤى .

سابعا :- وضع رؤية مستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة ومشاركة الشباب.

لا تتحقق التنمية الا بالإصلاح الشامل ومشاركة واسعة من جانب الشباب والطبقة المتوسطة والتي تمثل فيها النقابات المهنية العمود الفقري لما لهم طموحات مهنية واقتصادية واجتماعية ولهم أيضا طموحات سياسية لابد من التوجه نحوها ، لاسيما أن النقابات المهنية إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن ثم فإن دورها قوى في إعداد وتأهيل قيادات المستقبل وتحقيق التنمية .

إن عملية التحول التنموي في حد ذاتها لا تعنى بأي حال من الأحوال الانتقال الفعلي اليها دون وضع استراتيجية وخطة تم وضعها بعناية من قبل علماء ومتخصصين ويتم وضع تلك الاستراتيجية وتلك الخطة موضع التنفيذ فلا قيمة لأى استراتيجية او خطة لم توضع موضع التنفيذ الفعلي ويتم مراقبة تنفيذها من قبل متخصصين وتلافي ما ينتج عن التنفيذ من عيوب ويجب ان تشتمل الخطة التنموية تنمية كافة القطاعات بلا استثناء واهمها القطاع القانوني ليتوافق مع اهداف التنمية الاقتصادية وان يتم توزيع عائد التنمية بعدالة .

ذلك أن العدالة الاجتماعية وتمكين الشباب والتدريب المستمر ، والديمقراطية ، والحرية ، وتطبيق القانون وتنفيذه هى المبادئ الاساسية لتحقيق التنمية ، وهى المثل العليا للعلم ، إن هذه المبادئ والمثل لم نبتدعها نحن ، ولا نقدمه كقوة جديدة صالحة فقط لتحقيق التنمية في الحاضر والمستقبل ، ولكنه مستفاد من تجارب عملية قد تمت من قبل ، فاذا لم يترجم تلك المبادئ في الافعال ويتم تطبيقها على ارض الواقع .

" وما توفيقي إلا من عند الله وما التقصير إلا من نفسي ومن الشيطان

"وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين "

قائمة المراجــع

اولا :- المراجع العامة :-

إبراهيم عبد الله : (الإدارة : المفاهيم ، الأسس ، المهام) دار العلوم للطباعة والنشر جدة ، الطبعة الثالثة، ، ١٩٨٣

د. أحمد أحمد الموافي : تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي ومشروع الشرق الاوسط الكبير ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠٠٥

د. احمد بركات مصطفي : أحكام عقد نقل التكنولوجيا " دراسة في القواعد الدولية وقانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، ط ٢٠١٢

د. احمد جلال حماد : حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية ، بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط١ ، ١٩٨٧

د. السيد احمد محمد مرجان : دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠١٠

د. ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١٩٩٧

د. رأفت فوده : الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠٠٠

د. سعيد النجار : تجديد النظام الاقتصادي والسياسي ، ج ١ ، ط ١ ، دار الشروق ، ط ١٩٩٧

د. صبري جلبى احمد عبد العال : النظم التقدمية في الاختيار للوظيفة العامة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ط ٢٠١١ ، مكتبة الوفاء القانونية

د. عبد الحميد متولى : أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، تقديم الإمام الأكبر / عبد الحليم محمود ، منشأة المعارف بالإسكندرية ،

د. عزت قرني : العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، سلسلة عالم المعرفة ط ٢٠١٢

د. عصمت عبد الله الشيخ : النظم السياسية ، ط ١ ، دار النهضة للتوزيع والنشر ، ١٩٩٧

د. على عبد الوهاب : التدريب والتطوير : معهد الادارة العامة الرياض ، ١٤٠١ هـ ، ص ١٩

د. على ليله : النظام العربي المعاصر، متغيرات الإصلاح وحدوده ،دار الوافي للنشر ، ط ٢٠٠٦

د. محسن العبودي : دور الأحزاب في دعم الإدارة المحلية ، دار النهضة العربية، ط ١٩٩٥

د. محمد السيد الدماصى : الاعداد الفني في مجال شغل الوظيفة العامة ، مجلة العلوم الادارية

د. مصطفي كامل السيد وآخرون : الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر ، شركات التنمية للبحوث والاستشارات ٢٠٠٧

د. ناهد رمزي : قياس الرأي العام في الدول النامية ، ١٩٨٠

د. نعمان الخطيب : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، ط ١٩٨٣

د. هانى شادى : التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين ، الهيئة المصرية للكتاب

المغربي ، كامل محمد ، المدخل لإدارة الأعمال : "أسس ووظائف". مكتبة عمان ، الأردن ١٩٧٤

حسين عبد الرازق : الأحزاب والطريق إلى الديمقراطية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط ٢٠١٥

عمرو هاشم ربيع : موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي المصري ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥

كمال المنوفي : التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت

محمد صلاح غازي ، العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٥

مدني عبد القادر : "الإدارة: "دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية". تهامة ، السعودية، ١٩٨٥

نسرين إبراهيم البغدادي: التعليم والتنشئة السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧

ثانيا :- رسائل الدكتوراه .

د. سوسن عثمان : دور المشاركة في تنمية المناطق الحضارية المختلفة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، ١٩٨٥

د. مصطفي عبد الجواد محمود السيد : الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي ، رسالة دكتوراه ، طبعة ٢٠٠٣

ثالثا :- الابحاث والمقالات .

أعمال ندوة الإرهاب والعولمة : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢

د. سلوى العامري : استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الثاني ، (استطلاع رأى عينة من الجمهور العام) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث وقياسات الرأي العام ، القاهرة ، ١٩٩٣

بحث في المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية بعنوان " تضمين أهداف التنمية المستدامة في البرامج التدريبية لمعهد الإدارة العامة

مقال د. احمد العمراني ، القيادة-الفعالة-و-الجودة-الشاملة ، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠

د. حمد محمد آل الشيخ في منتدى الإدارة والأعمال: مقال بعنوان " دور القيادات والكفاءات في التنمية الشاملة

د. عبد العليم محمد : جمهورية الخوف ، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٢ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩

عزة عبد العزيز سليمان : الجمعيات الأهلية في مصر ، ودورها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام لجمعيات والمؤسسات الخاصة في الفترة من ٢٣-٢٠٠٠/٤/٢٤ ج٢

د. يحيى الجمل : كيف يكون التغيير إصلاحا ؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٤٤ في ٢٠٠٤/٧/٤

رابعا:- الدوريات .

منتدى الرياض الاقتصادي : نحو تنمية اقتصادية مستدامة ، البيئة العدلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، الدورة الثالثة ، ١٤٢٨، ٢٠٠٧

محكمة النقض : المكتب الفني ، النشرة التشريعية ، العدد الثالث ، مارس ٢٠١٢

خامسا :- المراجع الاجنبية المترجمة الى اللغة العربية .

رولف ج هاينتسه : تفعيل إمكانيات المجتمع المدني نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية ، تحرير توماس ماير ، اودوفور هولت ، ترجمة راندا النشار وآخرين ، مراجعة علا عادل عبد الجواد ، المجتمع المدني والعدالة ، سلسلة العلوم الاجتماعية

فيلفريد هينش : حقوق الإنسان وتخصيص الواجبات ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، المجتمع المدني والعدالة ، مراجعة علا عادل عبد الجواد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط ٢٠١٠

أنتونى جيدنز : الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد ، محمد محى الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ط ٢٠١٠

بول هاريسون : العالم الثالث غدا ، ترجمة : مصطفي أبو الخير عبد الرازق ، ط ١٩٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

سادسا :- مواقع الانترنت :

جمال بركات : سيادة القانون والعدالة والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار ، اراء وافكار ، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية
https://annabaa.org/arabic/studies/17244
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/611008.aspx

https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/112383

https://www.emaratalyoum.com/opinion/2011-07-26-1.412065

القيادة الإدارية الفعّالة: سلسلة الإدارة العملية بحث في المنتدى العربى لادارة الموارد البشرية بعنوان " تضمين أهداف التنمية المستدامة في البرامج التدريبية لمعهد الإدارة العامة بتاريخ 11-11-2017

رابط http://bit.ly/2i3XIzK :